رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

بناء الإستقلال

"الاستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى. الاستقلال يبنى."
الرئيس فؤاد شهاب في ذكرى الاستقلال *1960*

قليلة هي الدول في العصر الحديث التي اعلنت استقلالها واستقلّت بالفعل، وكثيرة هي الدول التي رفعت راية الاستقلال لكنها لا تزال بعيدة منه. فـ"الاستقلال" مثل "الحقيقة"، وكما انه لا توجد حقيقة مطلقة، ايضا لا يوجد استقلال كامل. شكّل الاستقلال ولا يزال، للبنانيين عيدا وطنيا مميزا منذ اربعينات القرن الماضي، يفاخرون به لأنه تحقق بإجماع وطني من رجالات انطلقوا من دولة "لبنان الكبير" التي كانت ترزح تحت الانتداب الفرنسي ليؤسسوا سويا الجمهورية اللبنانية. اجتمعوا، ناضلوا، قاوموا، ضحّوا واتفقوا، واخيرا حصلوا على الاستقلال. فحملوا بجدارة اسم رجالات الاستقلال، فكانت اللبنة الاولى في بنيان الدولة المستقلة.

مع حلول الذكرى الحادية والثمانين للاستقلال، يعيّد اللبنانيون هذا العيد، ولكن للأسف فإن البناء الذي بدأ اجدادهم واباؤهم ببنائه لم ينجز لاسباب متعددة، ومنها بالطبع عدم وجود قرار لبناني داخلي موحد او ارادة جامعة لاستكماله، وحتى لو وجدا فقد تمنعهما من جهة اولى السياسات الداخلية المشبعة بالخلافات، ومن جهة ثانية التدخلات والمصالح الخارجية، والامثلة كثيرة.

في الماضي كان تعريف معنى الاستقلال هو ان تستعيد الدولة سيادتها على ارضها، وتتفرد بتدبير شؤونها الداخلية والخارجية بنفسها، ولا تخضع لوصاية او رقابة دولة اخرى عليها. لكن مع التطور التدريجي الذي شهده العالم بدءا من الثورة الصناعية مرورا بالحداثة الالكترونية والسيبرانية والفضائية، وصولا الى الذكاء الاصطناعي، جعل من مجموعة الدول دولة واحدة فكانت العولمة، واختلطت داخل هذه الدول عوامل تأثير "جيو - سياسية - اقتصادية - تجارية - عسكرية..."، منها ما هو مشترك ومنها ما هو مختلف، وحوّلت معنى الاستقلال الحقيقي لهذه البلدان الى "وجهة نظر"، تتحكم فيها المصالح الدولية. امام هذا الواقع، ولكي تستعيد الدولة اللبنانية معنى الاستقلال الحقيقي، ويعود لبنان الى مصاف الدول المتطورة التي تقرر مصيرها بنفسها، وتتمتع بكل السلطات التي تجعل منها ادارة قادرة على السيطرة والتحكم بكل الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للبلاد، وعدم الخضوع لأي سلطة او ضغط او تأثير خارجي، ارتأت "الامن العام" ان تواكب عيد الاستقلال بطرح معاني حقيقية وملزمة تنقل المناسبة من ذكرى او وجهة نظر الى عيد دائم على مدار السنة. فبدلا من ان يحتفل اللبنانيون بهذه المناسبة ليوم واحد سنويا كما درجت العادة منذ 81 عاما، ويتبارون خلاله في انتقاء العبارات والكلمات من دون ان يكون لهما اي مفعول عملي، نذكر في ما يلي بعض الثوابت الاستقلالية التي تمارس في كل دولة للتأسيس لاستقلال كامل، فعلي وحقيقي:

- الاستقلال السياسي، ومعناه ان تمارس الدولة سيادتها وتحترم التزاماتها واتفاقاتها.
- الاستقلال الاقتصادي، يفرض وجود برامج وخطط إستراتيجية انمائية مختلفة تؤمّن نسبة عالية من الاكتفاء، وتؤسس لبيئة استثمارية محفزة ومشجعة لرأس المال الوطني والخارجي.
- الاستقلال القضائي، وهو الداعم والمحفز لكل مقومات النظام السياسي، الضامن للاستقلال السياسي ومبدأ الفصل بين السلطات وحامي الحريات والحقوق.
- الاستقلال الثقافي والتربوي، وهو الاطار العام والكامل لمعنى الاستقلال وقيمه الاجتماعية والانسانية، وخط الدفاع الاول عن هوية المجتمع.

هل هذه المسلمات قابلة للتحقيق؟

لا شك في ان التزام الدول تحقيق استقلالها بشكل كامل هو امر صعب المنال، ذلك انه في زمن العولمة والمصالح والاخطار المشتركة التي اصبحت عوامل عابرة لكل شيء حتى للدول التي انشأتها، لا يمكن لأي دولة ان تتحصن او تنعزل داخل حدودها الجغرافية، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، لكن هذا لا يعني ابدا ان يخرج المسؤولون فيها في ادارتهم لدولتهم عن المفاهيم الدنيا للثوابت الاساسية المحصّنة للاستقلال في الشكل والمضمون.

إلى العدد المقبل